



تقرير التدقيق الشرعي الخارجي لنماء الخيرية- الكويت
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

حضرات السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

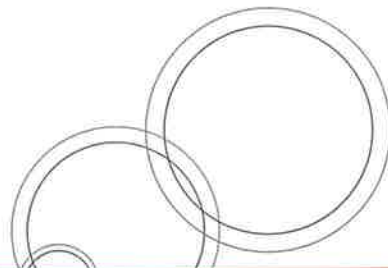
بناء على عقد الارتباط المبرم بيننا، فقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال وأنشطة نماء الخيرية - الكويت (نماء) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل حول مدى التزام (نماء) بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفقا للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة (نماء) بهذا الخصوص ووفقا للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لـ (نماء) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وذلك لدى قيامها بتنفيذ العمليات والأنشطة وإبرام العقود خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

الرأي:

في رأينا، أن إدارة عمليات جمع الموارد والتبرعات وصرقها والأنشطة والعقود المتعلقة بها والتي تم تنفيذها وإبرامها من قبل الجهات المسؤولة في نماء خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفقا للمرجعية الشرعية التي حددتها إدارة (نماء) بهذا الخصوص، ووفقا للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها وللوائح والسياسات الداخلية المالية والإدارية وأدلة السياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة (نماء) والمعتمدة من مجلس الإدارة.

أساس الرأي:

- لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:
1. القوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية - ذات الصلة بالجوانب الشرعية محل التدقيق الشرعي -.
 2. معيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).
 3. المعيار الدولي - المعدل - لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.





إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن (نماء) تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددها إدارة (نماء) بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لـ (نماء) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية نماء:

إن إدارة (نماء) مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددها إدارتها بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في كافة العقود التي تبرمها وإدارة عمليات جمع الموارد والتبرعات وصرفها والأنشطة المتعلقة بها التي تقوم بتنفيذها، والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما تقع على إدارة (نماء) مسؤولية وضع نظام كفؤ وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

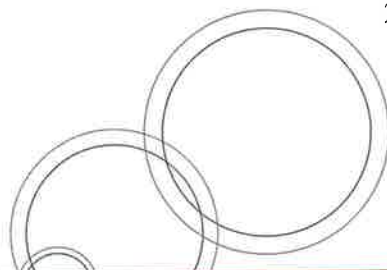
مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي:

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بهدف الوصول إلى تأكيد معقول ومستقل حول مدى التزام (نماء) بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي حددها إدارة (نماء) بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، وللوائح والسياسات الداخلية الإدارية والمالية لنماء والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ملخص بأعمال وإجراءات التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها:

لقد قمنا بتنفيذ أعمال وإجراءات التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي) والمعيار الدولي - المعدل - لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، حيث قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي وفق مراحل الإنجاز التالية:

- 1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
- 2) فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلي لـ (نماء)، ليس لغرض إبداء الرأي - في تقريرنا هذا - حول كفاءة أو فعالية النظام، وإنما بهدف تصميم إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي الملائمة التي تمكننا من الوصول للتأكيد المعقول.





شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

- 3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة ل (نماء).
- 4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الخارجي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
- 5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الخارجي في فحص (المعاملات) العمليات والأنشطة التي قامت إدارة (نماء) بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
- 6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات - إن وجدت - مع الجهات المسؤولة ب(نماء) عن تنفيذ تلك المعاملات.
- 7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الخارجي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في (نماء).
- 8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الخارجي النهائي.

وكفى بالله حسيباً، والحمد لله رب العالمين.

دولة الكويت

7 ذوالقعدة 1446 هـ

5 مايو 2025 م

شركة شورى للاستشارات الشرعية

د.يزيد محمد القطان

